التباين الاقليمي في ولاية برج بوعريريج

مقاربة جغرافية في الأسباب والنتائج

Regional diversity in the wilaya of Bordj Bou Arreridj.
A geographic approach to causes and consequences

زهير صيفي[1]

[1] جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر zohir.saifi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/12/09 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أسباب التباين الاقليمي ونتائجه في ولاية البرج وفق مقاربة جغرافية تعتمد على تشخيص الواقع الطبيعي والتغيرات المجالية التي أحدثتها أساليب التنمية *المحلية أو الحضارات السابقة (سواء تعلق الأمر بأدوات تقنية مثل التقسيمات الادارية، أو أدوات مالية مثل المخططات البلدية للتنمية...الخ) مستخدمين المنهج الوصفي لإبراز التباينات الطبيعية (التضاريس، المناخ، المياه) والمنهج التاريخي (لمتابعة اهم التغيرات المجالية في الفترة الاستعمارية وأساليب التنمية منذ الاستقلال إلى يوما) .*

الكلمات المفتاحية: *واقع طبيعي؛ تغيرات مجالية؛* تباين إقليمي؛ تنمية محلية؛ توزان مجالي

Abstract

This research aims to identify the causes and consequences of regional disparities in the wilaya of Borj according to a geographical approach which is based on the diagnosis of the natural reality and the spatial changes induced by the modes of local development or previous civilizations (which he either linked to technical tools such as administrative divisions, or financial tools such as municipal development plans, etc.) using the descriptive approach to highlight natural variations (terrain, climate, water) and historical approach (to follow the most important spatial changes during the colonial period and the modes of development from independence to the present day).

Keywords: natural reality; spatial changes; regional diversity; local development; spatial balance

المؤلف المرسل: زهير صيفي zohir.saifi@univ-biskra.dz

1. مقدمة

لقد تغير وجه الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تغيرا عميقا، فمنذ لحظة استرجاع السيادة الوطنية دخلت بلادنا في جو من التحولات العميقة بفعل المجهود الجبار في الاستثمار ولقد تركت هذه التحولات بصمات تظهر جليا في الوضع الذي يعرفه التراب الوطني حاليا(وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، 2006م، ص01)، حيث لم يتبع المجال الجزائري ديناميكية خطية ومتجانسة اعتمادا على الخصائص المحلية لكل منطقة على العكس من ذلك، هناك تباينات ملحوظة واضطرابات إقليمية موروثة وجدي (LEKHAL,2002,p81)، حيث يتعرض ترابنا الوطني المهيأ بحكم طبيعته التكوينية لاختلالات وتفاوتات إلى فوارق جهوية صارخة كان استغلال المستعمر هو المتسبب الأول فيها، وازداد اثرها منذ الاستقلال نتيجة سياسات تنمية طموحة لكنها مفتقرة إلى متابعة جيدة، و إلى مراقبة أثارها الاقليمية (وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، 2006م، ص 09)، حيث شكلت مسالة التوازن الجهوي تحديا للجزائر المستقلة فقد اشار مؤتمر طرابلس سنة 1962م إلى هذه القضية، وتكرر الأمر في الوثائق الاساسية الاخرى للدولة على غرار الدساتير، المواثيق المختلفة ووثائق التهيئة العمرانية المتعلقة بالمجال الوطني(حاجي، 2018، ص119)، فسياسة التوازن الاقليمي في الجزائر كانت دائما تسعى إلى تطوير اقاليم البلاد وفقا لما تقتضيه التنمية في كل بلدية، وذلك عن طريق الاسراع بتحقيق استثمارات في مراكز لا تتوفر بالضرورة على أحسن الظروف الملائمة للتنمية، مما جعل واقع التنمية المحلية بالجزائر يتسم بالاختلال والبعد عن تحقيق الأهداف المرجوة وذلك ناتج عن عدم التوزان بين الأدوار والمهام المسندة على البلديات وبين الإمكانيات والوسائل المالية والبشرية التي تتوفر عليها إضافة على مشكل التقسيم الاداري الغير متوازن بحيث لم تراعى عند انجازه المعايير ذات البعد الاقتصادي والتنموي قصد تحقيق التوازن الجهوي المطلوب (شواش، 2013، ص03)، فدراسة الفوارق تصبح ضرورية عندا تبلغ الاختلافات قيما كبيرة، تكون لها انعكاسات كمية وكيفية، ايجابية أم سلبية على التفاعل الوظيفي للأقاليم ومستوى التنمية الاقتصادية و ظروف معيشة السكان، فأغلب التحاليل العلمية المتعلقة بالتخلف بينت الارتباط الوثيق بين الفوارق الاجتماعية والاقتصادية مع ضعف التنمية (فرطاس، 2014، ص01).

2. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الكشف عن اسباب التباين الاقليمي ونتائجه في ولاية البرج وفق مقاربة جغرافية تعتمد على أسلوب المقارنة بين الاوساط الطبيعية الثلاث (المنطقة الجبلية الشمالية، المنطقة الجبلية الجنوبية، المنطقة السهلية الوسطى)، ومن جهة اخرى أسلوب الاستقراء التاريخي لتتبع أثر الفوارق المجالية القديمة المرتبطة بالحضارات التي استوطنت الجزائر و أساليب التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا

هذا، كما سنتطرق إلى نتائج التباين الاقليمي في الولاية مع اقتراح جملة الحلول التي نراها مناسبة للمساهمة في تقليص هوة التباين الاقليمي في الولاية وتقارب مستويات التنمية المحلية بين البلديات.

3. الاشكالية :

تعتبر ولاية برج بوعريريج من الولايات الناشئة في الجزائر تأسست إثر التقسيم الاداري الاخير لسنة 1984، تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية هامة، لكن ما يميز هذه الولاية التباين الاقليمي والفوارق المجالية بين مختلف الأوساط المكونة للولاية (منطقة جبلية في الشمال، المنطقة السهلية الوسطى، المنطقة الجبلية الجنوبية)، مما انعكس سلبا على مستويات التنمية المحلية لمجموع البلديات المكونة لها، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الدولة من أجل تقليص هوة الفوارق المجالية، إلى ان هذه الظاهرة في استمرار دائم ، وعلى هذا الأساس نطرح الاشكالية التالية ماهي أسباب التباينات المجالية ونتائجها في ولاية برج بوعريريج وكيف يمكن التقليل من هذه الفوارق مستقبلا؟

1.3. فرضيات البحث :

حسب الاهداف المسطرة للبحث نقترح الفرضيات التالي:

- العوامل الطبيعية هي اساس التباين الاقليمي
- الاسباب التاريخية ساهمت على حد كبير في التباين الاقليمي في الولاية
- التباين الاقليمي منشأه أساليب التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية

4. منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، القائم على وصف العناصر الطبيعية التي تتكون منها ولاية البرج واهمها طبيعة التضاريس، نوعية المناخ والموارد المائية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي، لرصد أهم التغيرات المجالية الناتجة عن أساليب التنمية في الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال ولهذا الغرض قسمت الدراسة إلى أربعة عناصر، تناولنا في العنصر الاول التعريف بولاية البرج ، وفي العنصر الثاني تطرقنا إلى أسباب التباين الاقليمي على مستوى الولاية وفي العنصر الثالث نتائج التباين الاقليمي، وفي الاخير خاتمة حاولنا من خلالها اقتراح حلولا تخص مجال الدراسة

5. التعريف بمنطقة الدراسة :

1.5. الموقع الجغرافي:

جغرافيا تقع ولاية البرج ما بين دائرتي عرض35°و37° درجة شمالا، وخطي طول 4 و5 درجات شرقا على خط غرينتش، تنتمي إلى إقليم السهول العليا الشرقية محاطة من الشمال بسلسلة الأطلس التلي ومن الجنوب بجبال المعاضيد ومن ناحية الشرق بسهول سطيف.

2.5. الموقع الإداري:

تأسست ولاية البرج طبقا للمرسوم رقم 09/84 في 04 فيفري 1984 في إطار التقسيم الإداري الجديد الذي تم على المستوى الوطني، تتربع على مساحة تقدر بـ 392.252 هكتار تتكون إداريا من مركز الولاية وهي برج بوعريريج و11 دائرة و23 بلدية، تقع في الشرق الجزائري وفي الجانب الغربي منه، يمر بها الطريق الوطني رقم 05، وتمثل 600/1 من مساحة التراب الوطني، يحدها شرقا ولاية سطيف (خريطة رقم 01)، ومن الجنوب ولاية المسيلة، شمالا ولاية بجاية ومن الغرب البويرة.

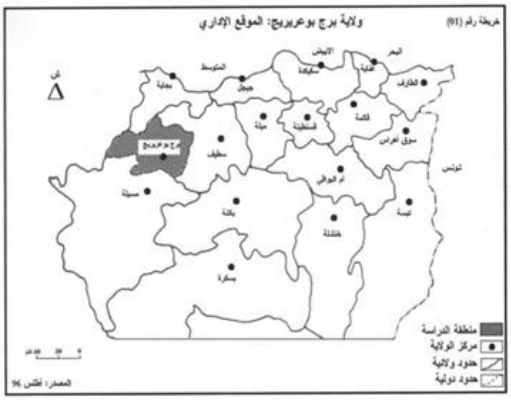

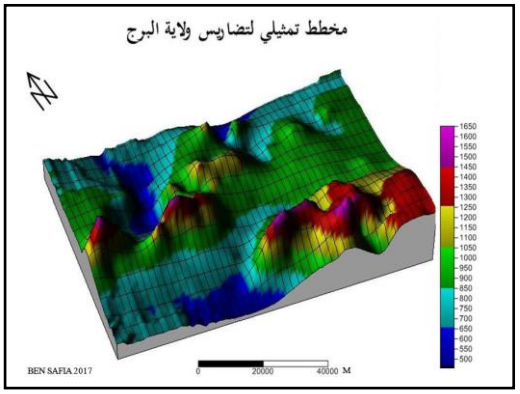

6. أسباب التباين الاقليمي في ولاية البرج :

1.6 الاسباب الطبيعية:

1.1.6 تنوع في توزيع التضاريس:

أ – **إقليم السهول العليا:** تغطي 30 % من مساحة الولاية، تكون رواقا يمتد من الشرق حتى الغرب بحيث يحتل وسط الولاية، تتميز هذه السهول بالانبساط التام تتخللها مجموعة من الأودية، وانتشار نقطي لبعض الكتل الجبلية، أهم ميزة لهذه السهول أنها متسعة في الشرق وضيقة في الغرب تشكل حدودا مع أقاليم أخرى، تمتد هذه السهول من سلسلة البيبان في الغرب حتى عين زادة في الشرق و من الناحية الجنوبية سلسلة جبال المعاضيد و في الشمال جبال ثنية النصر و برج زمورة، تضم 10 بلديات (عين تاقروت، بير قاصد علي، تكستير، عين تاسرة، بلمور، العناصر، الحمادية، البرج، اليشير، سيدي مبارك). (صيفي، 2018م، ص 53)

ب– **المنطقة الجبلية الشمالية:** تتكون من الجبال السطايفية، بدورها تتكون هذه الكتلة من ثلاث جبال متوسطة الارتفاع، "جبال تافرات في أقصى شمال شرق هذه الكتلة أما إداريا فيقع شمال شرق

بلدية خليل، يبلغ ارتفاعه 1613م، جبل زمورة يشمل إداريا بلدية زمورة وتاسمرت وغرب بلدية خليل يبلغ ارتفاعه 1503م، جبل بوندة الواقع في بلدية الجعافرة ويمتد من الشرق إلى الغرب ليشمل بلدية قلة وتافرق يبلغ ارتفاعه 1364م، جبل أم رسلان يقع إداريا في بلدية مجانة وغرب بلدية حسناوة، يقدر ارتفاعه بـ 1500م، جبال البيبان تتميز هذه الكتلة بوجود مجموعة من الجبال اثنان منهما في الشرق واثنان منهما في الغرب، يفصل بينهما حوض المهير والطريق الوطني رقم 05، جبل مثنان يقع ضمن إقليم بليدة مجانة والجزء الجنوبي من بلدية ثنية النصر، يبلغ ارتفاعه 1700م جبل مزيطة إداريا يقع في بلدية المنصورة يبلغ ارتفاعه 1460م، جبل ونوغة يقع في بلدية حرازة يبلغ إرتفاع حوالي 1352م جبل شكشوت وهو الفاصل بين كتلة الحضنة والبيبان يقع في اقصى جنوب غرب الولاية يبلغ ارتفاعه 1850م. (بن صفية، 2017م، ص 52)

ج- المنطقة الجبلية الجنوبية: تتكون من جبال الحضنة وتحتل الجزء الجنوبي من الولاية وتضم البلديات التالية، تاغلايت، راس الواد، برج غدير، أولاد براهم، من الشرق إلى الغرب نجد الجبال التالية، جبل عش الثلج يقع إداريا في بلدية تاغلايت ويعد أكبر جبل من حيث الارتفاع 1875م كما يتميز بانحدار شديد أكثر من 25%، جبل مزيطة وهي عبارة عن كتلة جبلية منعزلة يقع إداريا على الحدود بين بلدية راس الواد وبرج غدير يبلغ ارتفاعه 1554م، جبل سيدي سحاب يشمل بلدية غيلاسة وجنوب غرب بلدية برج غدير ويمتد إلى غاية بلدية العش والرابطة في امتداد شمال شرق جنوب غرب، يبلغ ارتفاعه 1869م. (بن صفية، 2017، ص 57)

2.1.6 اختلاف في المناخ وكمية التساقط:

يغلب على منطقة الدراسة المناخ الشبه الجاف، المناطق الجبلية ذات مناخ رطب وشتاء دافئ بينما السهول تتميز بمناخ شبه جاف ذو شتاء دافئ. **(mebarki, 2005, p24)** وتتراوح كمية التساقط بين 400 ملم و 1000 ملم في المنطقة الجبلية الشمالية مقارنة بالمنطقة السهلية التي لا تتلقى أكثر من 400 ملم، كما نلاحظ كذلك تباين بين كتلة الحضنة الغربية وباقي المناطق الجبلية حيث نسجل بها كميات أقل من 200 ملم كونها تقع ضمن إقليم السهوب (ميهوبي، 2015م، ص37)

3.1.6 تباين توزيع كميات المياه :

تحتوي المنطقة على موارد مائية هامة لكن توزيعها غير متساوي فكمية المياه السطحية حوالي 300 هكتومتر مكعب، والجوفية قدرت بـ 67.01 هكتومتر مكعب سنويا تستغل منها 7.2 هكتومتر مكعب في المنطقة الجبلية الشمالية، بينما ميدان السهول يستغل 18.1 هكتومتر مكعب، وحوالي 34.1 هكتومتر

مكعب تستغل في المنطقة الجبلية الجنوبية التي تضم جبال الحضنة. (صيفي، 2018، ص 367) بينما قدرت كمية العجز من المياه الصالحة للشرب في المنطقة السهلية ما بين (4355.97 – 117.64 متر مكعب/ اليوم)، وفي المنطقة الجبلية الشمالية قدر العجز ما بين (5236.9 – 9.28 متر مكعب/ اليوم)، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية قدر العجز ما بين (1642.04 – 42.62 متر مكعب/ اليوم) (**annuaire statistique e la wilaya de bordj, 2014,p77**)

2.6 الاسباب التاريخية:

1.2.6 التقسيمات الادارية:

المجال الجزائري مر بعدة مراحل من ما قبل التاريخ حتى الاستقلال وخضع إلى عدة تقسيمات إدارية والتي تميزت بالاختلاف تبعا للأهداف السياسية و الاقتصادية، ففي العهد الروماني أطلق على مدينة البرج اسم **tamanouna** و حسب التقسيم الروماني نجد عدة ملحقات وأهمها، **lemllefensiens** تتواجد في بلدية بلمور، إنشاء حي **lemellef** المعروف حاليا ببرج غدير **Les tamannuniens** و الذي تمثله الآن بلدية حسناوة و البرج **Les casturinsiens**توطنوا في المنطقة الجنوبية للسهل والمحاذية لجبل مثنان حي البرج**(paw el borj2010)** ، ومن أهم المعالم الأثرية العربية في منطقة البرج هي قلعة بني حماد في جبال الحضنة التي أسسها عبد الله بن عبد المؤمن، فولاية البرج كانت ضمن مجال توسع الحماديين وتشكل ممر استراتيجي للمناطق الأخرى و كان هذا الموقع محتلا من قبل بواسطة الرومان، كما تدل ذلك حوائط ذات حجارة ضخمة تنتمي إلى السور القديم،(عويس، 1991م، ص 89)، كما احتفظت الجزائر إلى حد ما في عهد الأتراك "بالتقسيم الاجتماعي الذي حدث في الجزائر خلال الحقب التاريخية التي سبقت العهد التركي، لأن الأتراك اكتفوا بأن وضعوا فوق ذلك التقسيم الاجتماعي تقسيما إداريا مرنا، يتميز بمحاولة التكيف حسب ما تفرضه الأحوال المختلفة (الميلي، 1962م، ص75) وأهم الآثار التي تركها العثمانيون في ولاية البرج ، الممر الذي يقع بجواره قلعة المقراني للمراقبة.

أما في الفترة الفرنسية تعرضت الجزائر على مدى 132 سنة إلى تغييرات جذرية على مستوى التنظيم المجالي للتراب الوطني، فعلى المستوى الاجتماعي تم تكسير البنية الأساسية التي تكون المجتمع وهي القبيلة عن طريق، قانون **senatus consulte** أسس هذا القانون في 1863/4/22 و الهدف منه إنشاء الدوار مكان القبيلة و الدوار عبارة تجمع تقليدي ريفي ينتمي لقبيلة من القبائل **(50 raham,2001,)** وعلى مستوى ولاية البرج وكما تشير اليه الخريطة رقم (03 و04) فقد تم إنشاء 34 دوار من أصل 19 قبيلة فبعض القبائل قسمت إلى عدة دواوير مثل قبيلة بني يدل قسمت إلى أربعة دواوير و بعض القبائل قسمت إلى دوار واحد مثل قبيلة أولاد الطاير، و في هذه المرحلة قسم المجال الوطني إلى نوعين من البلديات و هي البلديات ذات التصرف التام و البلديات المختلطة، فالبلديات ذات

التصرف التام **(C.P.E)** تحتل المناطق الغنية و الخصبة، تشترك في نفس القوانين مع البلديات الفرنسية و يحكمها رئيس بلدية تأسست سنة 1866م، البلديات المختلطة **(C.M)** تأسست سنة 1868م تحتوي على كثافة فرنسية ضعيفة ،معظم سكانها من أهالي الجزائريين تتميز بمساحات شاسعة، وحيث تتكون منطقة الدراسة حسب التقسيم السابق الذكر من بلديتين مختلطتين الأولى بلدية المعاضيد التي قدرت مساحتها ب 1942.97 كلم² وعدد سكانها يقدر بـ 59211 نسمة والبلدية الثانية هي البيبان و تقدر مساحتها بـ 2150.30 كلم²، و في سنة 1956 و1958 تم إعادة تنظيم التقسيم الإداري بإدخال إصلاحات إدارية و سياسية في هذه المرحلة فاختفت البلديات المختلطة و البلديات ذات التصرف التام لتعوض ببلديات ذات أحجام سكانية مختلفة و صغيرة مع المحافظة على وحدة الدوار الذي لم يتم تغيير حدوده الإدارية مع بقاء تمركز المعمرين في البلديات ذات التصرف التام التي تمثل المناطق النافعة و بالتالي الرجوع إلى التقسيم الأول الذي أسسه الاستعمار و هو تقسيم القبائل إلى دواوير، وفي سنة 1958صدر مرسوم فرنسي يقضي برفع عدد الولايات إلى 15 ولاية بها 76 دائرة و1526 بلدية حيث أنشأت محافظات جديدة، إن إعادة هيكلة المجال بواسطة هذه التقسيمات الإدارية على مستوى المحافظات قد وسع المشاركة الشعبية في تسيير المصالح المحلية من خلال انتخاب المجالس البلدية من طرف الجزائريين وهذا ما لم يكن متوفرا في التقسيمات السابقة. (غانم،1999م، ص 12)

2.2.6 المنفعة الاقتصادية للاستعمار الفرنسي:

عمدت السلطات الفرنسية بعد احتلال الجزائر سنة 1830 لتدمير وتحطيم البنية الهيكلية التي كانت موجودة قبل هذا التاريخ والتحول لنمط الاقتصاد الفرنسي الليبرالي الرأسمالي فتحول بالتالي الاقتصاد الجزائري من نمط الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح دون وجود أي استعدادات لهذا الانتقال مما أحدث ازدواجية اقتصادية أحدهما اقتصاد حديث وأخر تقليدي سواء تعلق الامر بالصناعة أو الزراعة، بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد سيطر المعمرون على الاراضي الخصبة التي وصلت مساحتها 2.700.000 هـ تضم

أكثر من 22000 مزرعة يستعمل في استغلالها التقنيات الحديثة واهم عوامل الانتاج المتاحة مما يفسر أنها كانت تحقق أكثر من 65% من الانتاج الفلاحي الذي كان يخدم الاقتصاد الفرنسي بشكل مباشر بالدرجة الاولى، أما بالنسبة للقطاع الحرفي فقد تراجع دوره لصالح الوحدات الصناعية التي ظهرت للوجود في الجزائر والتي كانت تابعة في غالبيتها للمعمرين أو المؤسسات الفرنسية الكبيرة في شكل فروع لها، وقد جعلت فرنسا من الجزائر مصدرا مهما لمختلف حاجياتها سواء من المواد الأولية أو المنتجات الفلاحية فقد كان هدف الانتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي وتبعا لحاجيات السوق الاوروبية، هذه الفترة الطويلة من الاحتلال رسمت معالم جديدة للدولة الجزائرية حيث حدث تحول جذري في وضعية الاقتصاد عن طريق خلق قطاع اقتصادي مزدوج و انفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية أما المتحكم في عجلة الانتاج فهي طلبات السوق الاوروبية وليست الاسواق المحلية (عبد اللاوي ومصطفاوي، 2018، ص08-09)

3.6 الاسباب الاقتصادية:

غداة الاستقلال الوطني دفعت الجزائر باقتصادها من جديد على قاعدة إقليمية موروثة عن العهد السابق ومتميزة بمنطق الاقتصاد الاستعماري، لقد أجبرت ضرورة دفع الاقتصاد الوطني سلطات ذلك الوقت إلى مواصلة توجيه أكبر الاستثمارات نحو الجهات الأكثر تجهيزا (وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، 1996) حيث أسست الدولة الجزائرية عدة أدوات (مالية ومجالية) من بينها التقسيمات الادارية ومجموعة من البرامج والمخططات الاقتصادية، من أجل النهوض بالتنمية المحلية.

1.3.6 التقسيمات الادارية بعد الاستقلال :

غداة استقلالها بادرت الجزائر إلى تخطي الموروث الاداري الفرنسي الثقيل في نظرها (1484بلدية) من خلال إعادة تقسيم اقليمها بموجب المرسوم 189/63 المؤرخ في 1663/05/16 وكذا الامر 421/63 المؤرخ في 1963/10/28 اللذين قلصا العدد اعتمادا على المعيار الجغرافي لوحده إلى (676 بلدية موزعة على 17 ولاية) بهدف تقليل نفقات التسيير اعتبارا لحالة الاقتصاد المحطم بفعل الاستعمار آنذاك، فضلا عن حجم الفراغ الاداري الهائل الذي خلفه الانسحاب الكلي للفرنسيين من الادارات العمومية، وفي سنة 1974 خضع هذا التقسيم للتعديل بمقتضى الامر 74/69 المؤرخ في 1974/07/02 المتعلق بإصلاح التنظيم الاقليمي للولايات الذي رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية والبلديات إلى 704 لحاجة البلاد لإعادة بسط اجهزتها الادارية من جديد على اقليمها بعد تحسن أوضاعها العامة واستقرارها، وللغرض نفسه تقريبا وبعد عقد من الزمن صدر القانون 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 المتضمن القانون الاقليمي للبلاد مضيفا 17 ولاية جديدة ورفع عدد البلديات بأكثر من الضعف كاستراتيجية جديدة للتحكم في إقليم الولاية

(غاوي، 2018، ص 622)، أما بالنسبة لمجال الدراسة كانت ولاية البرج تابعة لولاية سطيف سنة 1963 و 1974، حيث تتكون من دائرتين و هما البرج و راس الواد و عشر بلديات، وفي سنة 1984 انبثقت ولاية برج بوعريريج ، وتضم حاليا مركز الولاية و تسعة دوائر و 22 بلدية و هي كالتالي : الخريطة رقم (08)، الدوائر وهي برج غدير ، مجانة، الحمادية، المنصورة ، راس الواد ، بير قاصد علي جعافرة، برج زمورة، عين تاغروت، بالنسبة للبلديات نجد بلدية غيلاسة ، تاغلايت ، بلمور، العناصر، حسناوة، ثنية النصر،اليشير ، رابطة ،العش، لقصور، أولاد سيدي براهيم ، عين تاسرة، خليل ، سيدي مبارك، الماين، تافرق، قلة، تسمارت، أولاد دحمان، تكستير

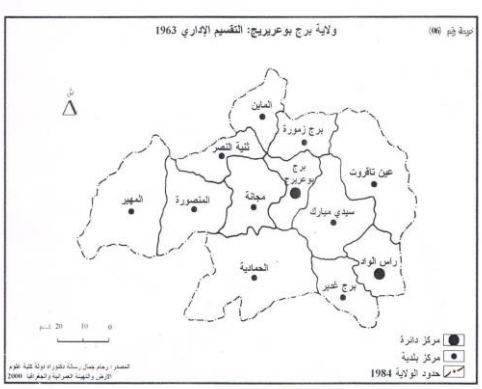

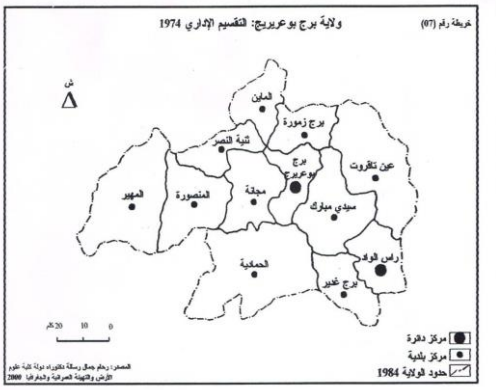

2.3.6 مستويات التنمية المحلية وعلاقتها بالتقسيمات الادارية:

إن معظم البلديات التي تعيش حالة أزمة أنشأت في التقسيم الإداري لسنة 1984م، حديثة النشأة، ذات مستوى ضعيف وضعيف جدا (15 بلدية موزعة على الأوساط الطبيعية الثلاث)، وبلديتين ذات مستوى ضعيف تأسستا في سنة 1963م وهما بلدية الماين وثنية النصر، بينما البلديات الواعدة، ذات المستوى تنمية متوسط، تضم 7 بلديات تأسست سنة 1984م، و7 بلديات تأسست سنة 1963م، بينما البلديات ذات المستوى الجيد تنمويا تضم كل من بلدية البرج، راس الواد، مجانة وهي بلديات قديمة تأسست سنة 1963م (صيفي، 2018، ص 380)

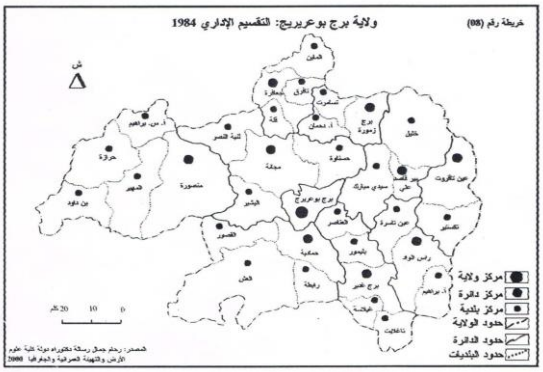

3.3.6 سياسة التنمية و علاقتها بالتباينات الاقليمية:

أ. في مرحلة الستينات والسبعينات:

اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على سلسلة من المخططات، فالمخطط الثلاثي تميز بالإصلاح الهيكلي كمحاولة تحضير لوضع قاعدة انطلاق للمخططات الموالية، المخطط الرباعي الأول تميز باستمراره في صياغة الاهداف العامة وتكملة لما جاء به المخطط الثلاثي ولكن بتوسع أكبر في تحديد الافق التنموي والاهتمام بجانب النمو الكلي للقطاعات الانتاجية والجوانب الكلية والنوعية لتنمية الخدمات الاجتماعية والثقافية، المخطط الرباعي الثاني استمر على نفس وتيرة المخطط الرباعي الأول حيث استمر الاستثمار النوعي والكتلي، ففي هذه الفترة اعتمدت استثمارات الدولة على سياسة البرامج الخاصة لأجل محو الفوارق الجهوية التي انطلقت منذ المخطط الثلاثي و تمت في إطار المخطط الرباعي الأول هدفها خلق توازن جزئي في انتشار النشاطات الاقتصادية و المرافق الاجتماعية خاصة على كامل أنحاء التراب الوطني بمشاركة المنتخبين المحليين، لكن الواقع يقول أن القرارات الهامة فيما يخص الاستثمارات، بقيت مركزة في يد الادارة المركزية كما جاء في حصيلة المخطط الرباعي الأول أن دوائر كاملة تركت على هامش مجهودات التنمية (بن دادة، 2012، ص147)

ب- في الثمانينات:

إنّ المخطط الخماسي الأول وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد والاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية، لكنها سجلت مع هذا اختلالا في التوازن كان لابد من تقويمه، وهذا ما أراد المخطط الجديد القيام به، أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدّل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الشيء الذي أرغم الدول المصّدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى وطموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، كذلك انخفاض المداخل من العملة الصعبة ومن انخفاض في عملية الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد(دراوسي، 2005، ص 365)

ج- في فترة التسعينات:

تعرضت الجزائر في هاته الفترة لأزمة اقتصادية ومالية وامنية، فأحداث هذه الفترة جلبت الانتباه إلى مدى تفكك الاقاليم وكشفت عن خطورة وضعية الضواحي التي أصبحت فريسة للتهميش وانعدام الامن

والبطالة، والأخطر من ذلك أن مناطق شاسعة ريفية وجبلية كانت ولا تزال تواجه متطلبات العيش والنزوح تبين بوضوح مدى حدود نموذج التنمية القطاعية المعمول به إلى ذلك العهد وضخامة التصدعات الاقليمية المترتبة عن حالات الفشل هذه ولا سيما تفاقمها الناجم هذه الاعوام الأخيرة عن انسحاب الدولة من الميدان وعن عدم تنظيم الاقتصاد وضبط وتيرته (وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية 2006، ص 66)

د- سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانياتية) في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001-2014، إلا أن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها) لا يزال بعيد المنال وسبب ذلك، في تقديرنا، هو غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة (مسعي، 2012، ص157)

7. نتائج التباين الاقليمي في ولاية البرج:

1.7 توزيع غير متكافئ للإمكانيات الطبيعية :

إن المنطقة السهلية والتي تمثل 30 % فقط من مساحة الولاية (10 بلديات)، فرغم بعض العوائق (قلة الأمطار) لها عوامل نجاح بالنسبة للولاية، خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي مع السقي يمكن إنشاء زراعات متنوعة بالإضافة إلى نوعية الترب الجيدة والانبساط رغم أن زراعة الحبوب الأكثر انتشارا، أما المجال الجبلي فهو محدود الإمكانات الطبيعية يغلب عليه الارتفاعات العالية والانحدارات القوية، ذات تضاريس وعرة (انحدارات شديدة تتجاوز 25% ثلاث أرباع الكتلة السطايفية، والكتلة البيبان، انحدارات ما بين 12 إلى 25 % في الكتلة الجنوبية)، تقل فيها المساحات الصالحة للزراعة (يغلب عليها طابع الأشجار المثمرة)، إن النظام البيئي لكتلة البيبان والجبال السطايفية "يمتاز نظامه البيئي بهشاشة كبيرة جميع مناطقها ذات حساسية كبيرة لعوامل التعرية المائية، ساعد المناخ السائد (درجة رطوبة عالية) في هذه المنطقة على ثراء الغطاء النباتي وكثافته، أما النظام البيئي الجبلي الثاني الذي يقع جنوبا في كتلة الحضنة، أقل عرضة من النظام السابق لعوامل التعرية المائية وذلك بسبب التكوينات الصخرية الصلبة ممثلة في الكلس والدولوميت والانحدارات الضعيفة (12.5-25%) أضف إلى ذلك التساقط الضعيف، الذي تشهده هذه المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى، فعلى الرغم من آن النظام البيئي أقل هشاشة من النظام السابق إلا

أنه يتعرض إلى عوامل تعرية ميكانيكية وكيميائية كبيرة ساعدتها في ذلك الظروف المناخية (الجفاف من جهة وارتفاع المدى الحراري من جهة أخرى وتعرضها للرياح الحارة جنوبا من جهة ثالثة)(بن صفية، 2017، ص284)

2.7 تباين في توزيع الكثافة السكانية :

تتميز الكثافة السكانية في ولاية البرج بالتوزيع الغير متساوي حيث نجد أكبر كثافة سكانية في منطقة السهول خاصة بلدية البرج مركز الولاية (2370 ن/كلم^2)، وتقل الكثافة تدريجيا كل اتجهنا شمالا نحو المنطقة الجبلية الشمالية (94 ن/كلم^2) او جنوبا نحو المنطقة الجبلية الجنوبية (31 ن/كلم^2)، رغم تسجيل مؤخرا ارتفاع طفيف للكثافة السكانية في جميع البلديات، وهذا التوزيع للكثافة يخضع كثيرا للعوامل الطبيعية والإمكانات الاقتصادية، فجميع البلديات السهلية تتميز بكثافة عالية نظرا لتوفر الخدمات والهياكل القاعدية وسهولة التنقل وتتناقص الكثافة السكانية في المناطق الجبلية نظرا لقلة الخدمات وعدم توفرها على هياكل قاعدية تساعد في استقرار السكان حيث تعتبر المنطقة السهلية منطقة جذب للسكان بينما المناطق الجبلية فهي مناطق طاردة للسكان

3.7 الهجرة:

تشكل الهجرة أحد أهم تحديات التنمية المحلية في منطقة الدراسة نظرا لاستفحال الظاهرة خاصة في المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية و ظاهرة الهجرة بالنسبة لهذه المناطق تعتبر قديمة فحسب التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1966م، نسجل 10 بلديات جبلية طاردة للسكان، وفي تعداد 1998 م نسجل 18 بلدية طاردة للسكان، لكن تفاقمت الظاهرة حاليا حيث نسجل من بين 24 بلدية جبلية، 22 منها تعاني من الهجرة (15 بلدية في الجهة الشمالية من أصل 16 بليدة و 6 بلديات من أصل ثمانية في المنطقة الجنوبية)، ويعتبر الشغل والصحة والتعليم من أهم أسباب الهجرة بالإضافة إلى العزلة وبعد هذه البلديات عن مركز الولاية وصعوبة العيش في المناطق الجبلية التي تعتبر تحديا للإنسان، فرغم الجهود المعتبرة التي تقوم السلطات المحلية من اجل تثبيت السكان لكن الظاهرة في استمرار(صيفي،2018م، ص 385)

4.7 تباين في توزيع البطالة ونقص التشغيل :

من خلال تعداد السكان لسنة 2008م، نلاحظ تسجيل أرقام مرتفعة جدا فيما يخص معدل البطالة خاصة المناطق الجبلية حيث يصل أقصى معدل في بلدية رابطة بـ 48.35%، وأقل معدل في بلدية ثنية النصر بـ 24.08%، أما المنطقة السهلية فيتراوح معدل البطالة ما بين 39.57% و 26.06% والملاحظ في توزيع معدلات البطالة أنها ترتفع كلما ابتعدنا عن المنطقة السهلية خصوصا مركز الولاية وتسجل أعلى معدلاتها في أقصى الشمال والجنوب في البلديات الحدودية، بالمقابل نلاحظ انخفاض في معدل الشغل في

المناطق الجبلية ما بين 22.85% و 6.86% بينما يتراوح معدل الشغل في المنطقة السهلية بين 22.76% و 10.82%، فارتفاع معدلات البطالة ساهمت في انخفاض معدلات الشغل لأن معدل الشغل مرتبط بالعمل والمجالات الجبلية تعيش أزمة عمل لمحدودية مناصب الشغل سواء في القطاع الخاص أو القطاع العمومي (صيفي،2018، ص385)

5.7 تركز القاعدة الصناعية في مجال السهول:

تعتبر ولاية البرج من الولايات الرائدة في مجال الصناعة ومنتجاتها معروفة على المستوى الوطني والدولي خاصة منتجات القطاع الخاص مثل مؤسسة كوندور التابعة للإخوة بن حمادي المتخصصة في إنتاج الآلات الالكترونية والكهرومنزلية، وتتواجد على مستوى تراب الولاية 421 وحدة صناعية تابعة للقطاع الخاص و6 وحدات تابعة للقطاع العمومي لكن توزيع هذه الوحدات مجاليا غير متساوي بين المناطق الطبيعية الثلاث، حيث نجد 252 وحدة صناعية في بلدية البرج لوحدها بنسبة 59.85**%** المتخصصة أساسا في الصناعات الالكترونية (37 وحدة صناعية)، بينما المنطقة الجبلية الشمالية نجد 57 وحدة صناعية تتوزع على 08 بلديات أغلبها متخصص في صناعة مواد البناء، بينما المنطقة الجبلية الجنوبية تحتوي على 44 وحدة صناعية موزعة على اربعة بلديات أغلبها متخصص في مواد البناء، ومن خلال هذه المعطيات فإن القاعدة الصناعية متمركزة في منطقة السهول خاصة بلدية البرج والبلديات المجاورة لها نظرا لتوزيع المؤسسات الصناعية العمومية في هذه المناطق من قبل بالإضافة إلى الخصائص التي تتميز بها منطقة السهول من سهولة التنقل وتوفر سكة حديدية ووسائل النقل.

6.7 توزيع غير متوازن للخدمات والهياكل القاعدية :

للهياكل القاعدية والخدمات دور اساسي في توطن السكان وتوزيعهم، لكن الملاحظ على منطقة الدراسة تباين توزيع الخدمات والهياكل القاعدية من منطقة جغرافية إلى أخرى خاصة الطبية منها والتعليمية حيث تتركز معظم التجهيزات في المنطقة السهلية مثل العيادات الطبية (378 عيادة طبية في المنطقة السهلية مقابل 256 في المنطقة الجبلية الشمالية و173 في المنطقة الجبلية الجنوبية، والصيدليات، 116 في المنطقة السهلية مقابل 41 في المنطقة الجبلية الشمالية و30 في المنطقة الجبلية الجنوبية، ولا يختلف الوضع بالنسبة لتوزيع المؤسسات التعليمية، 21 ثانوية في المنطقة السهلية مقابل 17 في المنطقة الجبلية الشمالية و 14 في المنطقة الجبلية الجنوبية، كذلك 70 متوسطة في المنطقة السهلية مقابل 25 في المنطقة الجبلية الشمالية و 26 في المنطقة الجبلية الجنوبية، إضافة إلى تواجد جامعة البرج في بلدية البرج في حد ذاتها، كما نلاحظ تمركز الأنشطة التجارية في المنطقة السهلية نظرا لتطور القطاع الخاص وكثافة الحركة التجارية، وسهولة الحركة والتنقل ما بين الولايات.

8. خاتمة :

من خلال دراستنا لأسباب التباين الاقليمي ونتائجه في ولاية البرج توصلنا الى ما يلي:

من أسباب التباين الاقليمي التنوع في تضاريس ولاية البرج فمن الجهة الشمالية نجد المنطقة الجبلية، وفي الوسط السهول العليا وفي الجنوب المنطقة الجبلية، حيث تختلف هذه الاوساط في درجة الانحدار والانبساط والغطاء النباتي والتكوين الجيولوجي، بالإضافة إلى التنوع في المناخ حيث يسود المناطق الجبلية المناخ الرطب ذو شتاء دافئ بينما المنطقة الوسطى تتميز بالمناخ الشبه الجاف ذو شتاء شبه دافئ، كمية التساقط محدودة في السهول ولا تتجاوز 400 ملم، وتتلقى المنطقة الشمالية ما بين 400 إلى 1000 ملم بينما المنطقة الجنوبية لا تتعدى كمية التساقط 200 ملم، هذا ما ادى الى تباين في توزيع الثروة المائية في المنطقة، كما كان للعوامل التاريخية دور في التباين الاقليمي في الولاية خاصة الفترة الفرنسية حيث تم تغيير التراب الوطني بإحداث أساليب جديدة للتنظيم المجالي منها إحلال الدوار مكان القبائل وتقسيمها إلى نوعين من البلديات، ذات التصرف التام و البلديات المختلطة، كما أن للمنفعة الاقتصادية التي دفعت بالاستعمار إلى الاستغلال الغير العقلاني للثروات الوطنية اثر في التباين الاقليمي من خلال تكوين الرأس المال الاجنبي على حساب القدرات الوطنية، وبعد الاستقلال حاولت الدولة الجزائرية عن طريق جملة من الاجراءات من اجل النهوض بالتنمية لمحو التباينات المجالية والاقليمية، فتم اعتماد التقسيم الاداري كوسيلة للنهوض بالتنمية المحلية لكنه من جهة اخرى عمق من التباين الاقليمي في الولاية من خلال عدم التوازن في مستويات التنمية ما بين البلديات، في حين تم الاعتماد على اساليب أخرى للتنمية الاقتصادية ابتداء بالمرحلة الاشتراكية التي تميزت ببروز المخططات الانمائية ثم الدخول في مرحلة اقتصاد السوق ثم برامج الانعاش الاقتصادي ورغم بعض النتائج الايجابية لهذه السياسات في بعض القطاعات مثل التعليم و الانارة العمومية والطرق إلا أنها لم تكن كافية من اجل إعادة التوزان الاقليمي والقضاء على الفوارق المجالية، مما ادت إلى نتائج سلبية على مستوى ولاية البرج نذكر منها، انتشار ظاهرة البطالة والهجرة، نقص التشغيل، تركز القاعدة الصناعية ومختلف الانشطة في المنطقة السهلية، نقص الهياكل القاعدية والخدمات على مستوى المناطق الجبلية، توزيع غير متوازن للسكان ومن أجل الخروج من الأزمة وإعادة التوازن الاقليمي للمنطقة نقترح جملة من الحلول التي نراها مناسبة للتقليل من هذه الظاهرة، استغلال الطاقات البشرية التي تتمتع الولاية خاصة منها الشبانية، تثمين الثروات المحلية، إعادة الاعتبار للمناطق الجبلية وحمايتها، التدعيم المالي والتقني للجماعات المحلية، رفع كفاءة الجماعات المحلية، تحسين الخدمات خاصة المناطق المهمشة، توفير مناصب الشغل لتثبيت السكان، تحسين وتنويع الانشطة الاقتصادية.

9. قائمة المراجع:

1. أحمد غاوي. التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني عشر، 2018.
2. أمال بودادة. ميزانية البلديات والتنمية المحلية في ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة1، 2012.
3. حورية ميهوبي. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، نتائج أولية وأفاق مستقبلية، ببلديات، مجانة، منصورة، أولاد سيدي ابراهيم، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة1، 2015.
4. زهير صيفي. دور الاستثمار في التنمية المحلية في السهول العليا الشرقية الجزائرية للفترة (1999-2014م)، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج، رسالة دكتورا في التهيئة العمرانية، كلية كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطنية01، الجزائر، 2018.
5. سفيان بن صفية. إشكالية التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية في ولاية برج بوعريريج، دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01، الجزائر، 2017.
6. عبد الحليم عويس. دولة بني حماد، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط2، مصر،1991.
7. عبد القادر شواش. الدينامية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطنية497،01، الجزائر، 2013.
8. غانم عبد الغاني. التنظيم المجالي حاضرا ومستقبلا في ولاية بسكرة، رسالة دكتورا دولة في التهيئة الإقليمية، معهد علوم الأرض، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
9. فاتح حاجي. الجهوية في الجزائر الواقع والافاق، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 26، 2018.
10. لحسن فرطاس. الفوارق الاجتماعية الاقتصادية، وإشكالية التنمية المتوازنة، دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، رسالة دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01، الجزائر،2014.
11. مبارك بن محمد الميلي. تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ج1 ،1962.

12. محمد مسعي. سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد العاشر، 2012.
13. مسعود دراوسي. السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، دكتورا علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
14. مفيد عبد اللاوي، ومصطفاوي عمار. بنية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال https://www.researchgate.net/publication/345323083 2018 ,
15. نصر الدين بن شعيب، ومصطفى شريف. الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، عدد 10، 2012.
16. وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية. الجزائر غدا، ملفات التهيئة، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 1996.
17. Boukerzaza Hosni, maillage territorial et pouvoir dans l'Algérie du nord est,université de Montpellier ,france,v1,1996
18. lekhal abdelwahab, les éspaces marginalisés en milieu montagnard en algérie (cas de la wilaya de jijel), revue sciences humaines, université frère mintouri, n 18, 2002
19. Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya de borj bou arreridj, annuaire statistique e la wilaya de bordj, 2014
20. mebarki A , Hydrologie des bassins de l'Est algérien: Ressources en eau, aménagement et environnement, Thèse de doctorat d'Etat, Université frère mentouri de Constantine, Faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, Département de l'aménagement du territoire, 2005
21. raham Djamel, les structures spatial de l'est algérien , thèse de doctorat d'état , Faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université frère mintouri Constantine, algérie,2001